

تقرير مراقب الحسابات على الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

في ٢٠٢٢/١٢/٣١

السادة / مساهمي شركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع

المقدمة :-

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية لشركة الاسكندرية لتداول الحاويات والبضائع (شركة مساهمة مصرية خاضعة لاحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ البالغ اجمالى الاصول بها نحو ٧,٣٠٢ مليار جنيه وقائمة الدخل بصافي ربح بعد الضريبة ١,٨٠٠ مليار جنيه وكذا قوائم الدخل الشامل الأخر و التغيير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى ، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها **نطاق الفحص المحدود :-**

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لايمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة ، وعليه فنحن لايندى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ :-

١. لم يتم اعتماد الارصدة الافتتاحية في ٢٠٢٢/٧/١ نتيجة عدم انعقاد الجمعية العامة العادية للشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للنظر في اعتماد القوائم المالية للشركة عن العام المنتهى في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بالمخالفة لأحكام الفقرة رقم (١) من المادة رقم (٤٦) من قواعد قيد وشطب الاوراق المالية بالبورصة المصرية الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية والتي تقضى "٠٠٠ ويتم اعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها من الجمعية العامة للشركة خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية ٠٠٠٠".

كان يتعين الالتزام باحكام قواعد القيد والشطب في هذا الشأن .

٢. مازالت ملاحظتنا قائمة بشأن وجود بعض اوجه الضعف والقصور الشديد في نظام الرقابة الداخلية واجراءات الضبط الداخلى بالشركة فضلا عن عدم وجود نظام تكاليف يفي بالغرض بوصفه اداة من ادوات الرقابة الداخلية والسابق الاشارة اليه ضمن تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وقد صدر قرار مجلس ادارة الشركة رقم ٥٤ بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٥ بتشكيل لجنة لتطوير نظام الرقابة الداخلية وكذا لجنة اخرى لتطوير نظام التكاليف بالقرار الصادر من مجلس ادارة الشركة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ .

يتعين سرعة معالجة اوجه القصور والضعف في نظام الرقابة الداخلية وموافاتها بما يتم في هذا الشأن
٣- بلغ الرصيد الاجمالي المستحق على العملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٠٨,٨١٢ مليون جنيه منه نحو ١٣١,٩٨٢ مليون جنيه مستحق على توكيل ميدتيرنيان ، توكيل هاباج لويد ، توكيل الخليج العربى بنسبة ٦٣,٢% من اجمالى رصيده العملاء دون كفاية قيمة خطابات الضمان التي حصلت عليها الشركة من هؤلاء العملاء لتغطية قيمة المدبونية المستحقة عليهم في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والبيان التالى يوضح ذلك :-

اسم العميل	المدبونية المستحقة بالجنيه	النسبة الى المدبونية الاجمالية للعملاء	قيمة خطابات الضمان	نسبة تغطية الضمان للمدبونية
توكيل ميد يترنيان	٦٣٧٢٧٠٦١	٣٠,٥%	١٥٠٠٠٠٠ جنيه	٢,٣٥%
هاباج لويد	٤٦٣٩٦٩١٩,٣	٢٢,٢%	٢٠٠٠٠٠٠ جنيه + ١٠٠٠٠٠٠ دولار	١٠,١٣%
الخليج العربى	٢١٨٤٨٤٨٤,٣٢	١٠,٤٦%	٣٥٠٠٠٠٠ جنيه	١,٦%

يتعين الحصر و اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحصيل المديونيات المستحقة على العملاء خاصة وانه لا توجد لائحة بالشركة تحدد حدود الائتمان الممنوح للعملاء مع مراعاة تناسب قيمة خطابات الضمان مع المديونيات المستحقة على كافة العملاء .

٥- بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٦٠,٤١٤ مليون جنيه وقد تبين الاتي:

أ- تضمن حساب الانفاق الاستثماري مبلغ نحو ٢٧ مليون جنيه قيمة توريد وتركيب منظومة TOS وقد لوحظ انه تم استلام المنظومة سالفة الذكر بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٢٣ طبقا لبند مجزر الاستلام والذي ينص على ان تم تركيب الخزادم وتحميل البرامج عليهم وتشغيلهم بصالة الخوادم بمحطة الاسكندرية وصالة الخوادم بمحطة الدخيلة وتم اختبارهمالخ.

يتعين اجراء التصويب الالزام ومراعاة اثر ذلك على حساب الاهلاك.

ب- تضمن التكوين السلعي مبلغ ٨,٩٨ مليون قيمة المستخلصات التي تم صرفها على ساحة التجارية للاخشاب التي لم تستغل حتي تاريخ المركز المالي ٢٠٢٢/١٢/٣١ والتي كان المحدد لها انتهاء اعمال تجهيز تقدر بعدد (٥ أشهر) حيث ورد بمطالبة هيئة ميناء الاسكندرية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٣ بمبلغ ١٥,٤٣٢ مليون جنيه مقابل انتفاع بساحة التجارية للاخشاب عن المدة من ٢٠٢٢/٧/٨ حتي ٢٠٢٣/١/٧ يتعين موافقتنا باسباب عدم انتفاع الشركة لتلك الساحة وادراجها ضمن الاصول ومراعاة اثر ذلك على حساب الاهلاك.

ج- تضمن حساب التكوين السلعي مبلغ نحو ١٨٧,١٩١ مليون جنيه قيمة تعميق رصيف ٩٦ بالدخيلة -المرحلة الثانية (اجيكو)- وقد تبين من الفحص الانتهاء من الاعمال بتاريخ ٢٠٢١/٧/٢٦ وان اول سفينة تراكمت على الرصيف المذكور بتاريخ ٢٠٢١/٨/٣ باسم STADTDRSDEN . يتعين اضافة المبلغ لحساب الاصول ومراعاة اثر ذلك على حساب الاهلاك.

د- تضمن حساب التكوين السلعي بمبلغ نحو ٦,٢٦٤ مليون جنيه قيمة ١٥ ونش حمولة ٣ طن وعدد ٢ ونش شوكة حمولة ٥ طن نتيجة محضر استلام لتلك الاوناش بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٠ ولم تقم الشركة حتي تاريخه باستخدام تلك الاوناش و اضافتها للاصول منذ ذلك التاريخ وهذا بخلاف قيام الشركة بتأجير نفس النوعية ونفس الحمولة ونش شوكة حمولة ٥ طن و٣ طن من مؤسسة الامل مما ترتب عليه تحمل الشركة قيمة ايجارات لتلك الاوناش من الفترة ٢٠٢٢/٧/١ حتي ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢١١ الف جنيه دون الاستفادة من الاوناش التملوكة للشركة بالاضافة الى ان عدم الاستغلال لتلك الاوناش المملوكة للشركة ادى الى نفاذ فترة الضمان الممنوحة من المورد على تلك الاوناش.

يتعين على الشركة موافقتنا باسباب عدم استغلال تلك الاوناش واسباب تحمل الشركة القيمة الاجارية لتلك الاوناش المؤجرة من مؤسسة الامل.

٦- اظهرت المطابقة بين الشركة وهيئة ميناء الاسكندرية والمؤرخه في ٢٠٢٢/٩/٢٦ وجود اختلاف بين رصيد الشركة وهيئة الميناء بنحو ٤١,٣٢٣ مليون جنيه خارج الاتفاق وهو ما لم تفصح عنه الشركة ضمن الايضاحات باعتباره التزام محتمل لم يتم حسمه. يتعين العمل على اجراء التصويب اللازم.

٧- تبين عدم قيام الشركة بتكوين مخصص للدعوى القضائية رقم ٢٠٢٠/٥٠٣ م ك غرب المقامة من شركة القناة للمواني والمشروعات الكبرى ضد الشركة البالغة نحو ٦٧,٨٠٨ مليون جنيه طبقا لما هو وارد ببيان مخصص منازعات .

يتعين تحديد موقف الشركة من هذه القضية وتكوين المخصص اللازم

٨- بلغ رصيد الاستثمار العقاري نحو ٢,٤١٣ مليون جنيه قيمة حصة الشركة الشائعة في الارض المشتراه بزمم البلبنا بمحافظة سوهاج ولم يتم الانتهاء من تسجيلها حتي تاريخ الفحص. نوصي بسرعة تسجيل هذه الارض باسم الشركة.

٩- بلغ رصيد حساب الاستثمارات في شركات اخرى نحو ٢٩٨,١٩٦ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وقد تبين الاتي:-

أ- بلغت قيمة الاستثمارات في الشركة المصرية للمشروعات المتكاملة (الترجمان جروب) نحو ١٢,١٩٦ مليون جنيه وقد بلغ اجمالي خسائرها طبقا للقوائم المالية لها في ٢٠١٧/١٢/٣١ نحو ٧٠,٤٦١ مليون جنيه ولم نواف بالقوائم المالية لهذه الشركة في ٢٠٢١/١٢/٣١ بالاضافة الى انه تم سداد مبلغ ٧٣٣٠٠٠ لزيادة راس المال في الشركة بتاريخ ٢٠٢١/١١/٢٥ ولم يتم ادراجه ضمن الاستثمارات وتم ادراجه في حساب دائنو شراء استثمارات. ولم تقم الشركة بدراسة الاضمحلال في قيمة تلك الاستثمارات لهذه الشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١

يتعين دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الاستثمار مع موافقتنا بالقوائم المالية للشركة المذكورة في ٢٠٢١/١٢/٣١ ودراسة مدى اضمحلال قيمة تلك الاستثمارات بتلك الشركة لما لذلك من اثر على القوائم المالية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

ب- بلغت الاستثمارات في شركات اخرى والتي تم اضمحلها بالكامل في سنوات سابقة نحو ٣٥,٥٨٩ مليون جنيه وتتمثل في استثمارات بشركات (مفيس للتوكيلات الملاحية، امون للتوكيلات الملاحية، ابوسمبل وطيبة للتوكيلات الملاحية).

بتعين دراسة الجدوى الاقتصادية لهذه الاستثمارات .
ج- بلغت الاستثمار في الشركة المصرية للملاحة "صفر" بعد اضمحلال الاستثمار بالكامل حيث تم وضع الشركة تحت التصفية اعتبارا من ٢٠٢٠/٣/٣١ وتعيين مصرفى وقد تحملت الشركة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٦٠٢ الف جنيه يمثل نصيب الشركة في مصروف التمويل اثناء التصفية وتم اضمحلاله بالكامل بتعين موافقتنا بما تم في هذا الشأن .

١٠- نحو ٤,٤٠٩ مليون جنيه فائض الحصة النقدية مرحل قبل عام ١٩٩١ وصدر بحكم المحكمة الدستورية العليا في الدعوى رقم ١٦٨١ لسنة ١٩٩٨ بعدم دستورية نص البند من الفقرة الثانية من المادة (٤٢) من قانون الهيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تتضمنه من تخويل رئيس مجلس الوزراء وضع حد أقصى لما يخص العامل سنويا من الحصة المخصصة لاغراض التوزيع النقدي وقد جاء برد الشركة على التقرير التفصيلي على مراجعة القوائم المالية للشركة في ٢٠٢١/٦/٣٠ انه تم مخاطبة السيد المستشار القانوني لوزير قطاع الاعمال لعرض الموضوع على معالى السيد وزير قطاع الاعمال العام تمهيدا لرفعه لمعالى السيد الدكتور رئيس مجلس الوزراء لاصدار قرار سيادته وفقا للسلطة المخولة لمعالیه بموجب مادة ٤٢ من القانون رقم ٩٧ والقرارات المنظمة في هذا الشأن.

بتعين موافقتنا بما تم في هذا الشأن.

١١- مبلغ ٨٥٧٧٢ جنيه مستحق لوزارة المالية قيمة تأمينات للغير متوقفة منذ سنوات وانتفي الغرض منها وتم تعليلها للحساب بالقيد ١٠٩ بتاريخ ٢٠١٩/٦/٣٠ ولم يتم سدادها لوزارة المالية حتى تاريخه.
بتعين اتخاذ اللازم نحو سداد المبلغ حيث يعتبر من الموارد السيادية للدولة طبقا للقانون.

١٢- مبلغ ٣٠٨٤٥١ جنيه يخص مساهمى القطاع الخاص منذ عام ٢٠٠٩ وتقضى المادة رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضرائب على الدخل بأن تؤول الى الخزنة العامة لجميع المبالغ والقيم التي سقط حق اصحابها فيها بالتقادم بحكم بات وتكون مما يدخل ضمن الانواع المبينه بعد (١) الارباح والعوائد الناتجة عن الاسهم والسندات القابلة للتداول مما تكون اصداره اي شركة او هيئة او جهة عامة او خاصة.

كما تضمن حساب تأمينات للغير تأمينات متوقفة يرجع بعضها لما قبل عام ١٩٩٦ بلغ ما امكن حصره منها بمعرفة الشركة مبلغ ٧٥٤ الف جنية وتقضى المادة رقم ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٩ بشأن الضرائب على الدخل بأن تؤول الى الخزنة العامة جمع المبلغ والقيم المالية التي سقط حق اصحابها فيها بالتقادم ومنها كل مبلغ يدفع على سبل التأمين لاي سبب كان الى الشركة مساهمة او هيئة او جهة عامة او خاصة.
بتعين الالتزام بالحكم القانون في هذا الشأن.

١٣- بلغت جملة إيرادات النشاط الجارى حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١,١٩٩ مليار جنيه مقابل نحو ١,١١٩ مليار جنيه عن الفترة المثيلة بزيادة قدرها نحو ٨٧٢,٢٠٧ مليون جنيه ونسبة زيادة نحو ٧٨% ونسبة تطور عن المستهدف البالغ نحو ١,٢٩٦ مليار جنيه بنحو ٥٤% ويرجع معظم هذا الزيادة الى ارتفاع سعر صرف الدولار في هذه الفترة وكذا ارتفاع إيرادات التخزين وقد تلاحظ من فحص الانتاج الكمي حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ ما يلي:
أ- بلغ عدد الحاويات المتداولة لمحطتى الاسكندرية والدخيلة عدد ٣٧٩٤٥٩ حاوية مقابل عدد ٣٦٧٩٥٢ عن الفترة المثيلة بنسبة تطور ٣% وقد بلغ المستهدف ٣٨١٥٠٠ حاوية اي بنسبة انخفاض ١% عن المستهدف.
ب- بلغت عدد الحاويات التراتزيت ٧٥١ حاوية مقابل نحو ١٢٩٧ عن الفترة المثيلة بنسبة انخفاض ٤٢% ومقابل مستهدف ٤٥٠٠ بنسبة انخفاض عن المستهدف ٨٣%.

ج- بلغت عدد الحاويات الترانزيت بمحطة الدخيلة ١٥ حاوية فقط مقابل عدد ١٠٥٣ حاوية عن الفترة المثيلة بفارق قدره ١٠٣٨ حاوية بنسبة انخفاض ٩٩% مما يشير الى التدهور الشديد لنشاط الترانزيت بالشركة وخاصة بمحطة حاويات الدخيلة وهو ما سبق الإشارة اليه في تقاريرنا السابقة.

د- بلغ عدد الحاويات المتداولة طبقا لبيان الشركة ٣٧٩٤٥٩ حاوية مكافئة في حين تبين ان صحتها ٣٥٣٢٨٦ وفقا للبيان الوارد من هيئة ميناء الاسكندرية وبفارق ٢٦١٧٣ حاوية تمثل قيمة الشيفت والهاتش ويجب عدم ادراجها ضمن عدد الحاويات.

هـ- بلغت حصة الشركة عدد ٣٥٣٢٨٦ حاوية مكافئة بنسبة ٥٣,٤% من اجمالى عدد الحاويات المتداولة في حين بلغت حصة الشركة المنافسة ٣٠٧٧٥٨ حاوية مكافئة بنسبة ٤٦,٥% من اجمالى عدد الحاويات المتداولة بميناء الاسكندرية وبما لا يتناسب مع المساحات والامكانيات التي تمتلكها الشركة. والبالغة ٥٧٦٥٥١م بالمقارنة بالمساحات التي تملكها الشركة الصينية البالغة ١٢٨٦٠٣ م بنسبة ٤٤,٨% وبما تملكه الشركة من اوناش علاقة تبلغ عدد ١٥ مقابل عدد ٥٥ اوناش للشركة المنافسة بنسبة ٣٠٠%

يتعين العمل على الاستغلال الامثل لامكانيات الشركة حتي تتمكن من مواجهة المنافسة للشركات المثلية بالسوق في ظل قرب البدء العمل في المحطة المتعددة الي جانب العمل على تدعيم ارسفة محطة الاسكندرية والعمل على جذب المزيد من العملاء والخطوط الملاحية وفتح مزيدا من الاسواق لتجنب المخاطر.

١٤- تضمن حساب الارصدة الدائنة نحو ٩٩٨ الف جنيه مستحق لدى مصلحة الضرائب قيمة ضريبة مبيعات (ع) فواتير الالينر) سدنتها الشركة نيابة عن العملاء خلال الفترة من ٢٠٠٢ حتى ٢٠٠٧ يقابلها مخصص بذات المبلغ عبارة عن الدعوى رقم ٧٦/٣٦٠٧٠ قى مؤجلة لجلسة ٢٦/١٠/٢٠٢٢ للرد والتعقيب.

١٥- صرف مكافاة نذب شهريا للسيد المستشار القانوني للشركة المنتدب لبعض الوقت من هيئة قضايا الدولة بناءا على طلب السيد اللواء العضو المنتدب التنفيذي وبعد موافقة معالي المستشار وزير العدل وقد تبين عدم وجود نص على ذلك بقانون الشركات المساهمة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ انظرا لوجود اإدارة قانونية بالهيكل التنظيمي للشركة.

نوصي بعرض الامر على مجلس الدولة لابداء الرأي القانوني في هذا الشأن.

١٦- صرف نحو ٥,٥٩٢ مليون جنيه ما امكن حصره خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ الشركة ممفيس للتوكيلات الملاحية قيمة اعمال تكاملية وقد تبين ان هذه الاعمال تدخل في اطار عمل ادارة الحركة وضمن متطلبات وظائف العاملين بها الامر الذي يترتب عليه الاضرار بمصالح المساهمين.
يتعين عرض الامر على الجمعية العامة للشركة لما لذلك من اثر على مصالح المساهمين وان التعاقد لم يتم بناء على مناقصة عامة.

١٧- تبين من الفحص سداد الشركة مبلغ ١٧,٧٦ مليون جنيه قيمة ضرائب عقارية حتى عام ٢٠٢٠ وقد افصحت الشركة بالايضاحات المتممة حصولها على شهادة بالخضوع للضريبة العقارية عن الفترة من ٢٠١٣ حتى ٢٠١٧ واعفائها عن الفترة ما بعد ٢٠١٧ وقد اوضحت الايضاحات المتممة انه يوجد دعاوى قضائية عن جميع المطالبات التي تم سدادها ودعاوى بالاسترداد.
يتعين موافقتنا بموقف تلك القضايا.

١٨- صدور احكام لصالح الشركة في قضايا ضريبية ولم يتم تنفيذها حتي تاريخه بنحو ٥٠٠ الف جنيه تتمثل في الدعاوى (٢٠١٤/٣٠٦٤٠ ق، ٢٠١٤/٣٦٩٠ ق) وقد تضمن كتاب كبار الممولين بمصلحة الضرائب بتاريخ ٢٠٢٠/٩/٨ انه جارى الميرجى اجراءات تنفيذ الحكمين.
يتعين موافقتنا بما انتهى اليه الامر في هذا الشأن.

١٩- عدم وجود رؤية الشركة فيما يخص الخطط الاستثمارية ويوجد تلك لعدم المتخذ من الخطة الاستثمارية حيث بلغ المتخذ القطي ١,٣٥ مليون جنيه من اصل الموازنة بالشركة البالغة ١٢٨,٢٤٠ مليون جنيه بنسبة تنفيذ ١% متثل في اطلاق وتحديد عرف الاعانة وسقي العاملين بالاونش دون الصرف على اى مشروعات انتاجية تؤدي الي زيادة الطاقة الانتاجية للشركة من شراء اونش او رفع كفاءة جرارات او خلافة.

٢٠- لم توافق بما تم من اجراءات بشأن مطالبة شركة لقاء للموتى والمشروعات الكبرى المنفذة للمرحلة الاولى من مشروع تصييق رصيف ٩٦ بمحطة حاويات الدخيلة بما فات من كسب نتيجة تأخر تنفيذ المشروع والذي كان محدد الانتهاء منه في ٢٩/١٠/٢٠١٦
يتعين موافقتنا بما تم في هذا الشأن.

٢١- تضمن حساب الاتفاق الاستثماري مبلغ ١٣,١٥٩ مليون جنيه قيمة الدفعات المسددة للشركة القابضة للنقل البحري والبرى وذلك نظير الانتهاء من منظومة ERP. ولم تقم الشركة المنفذة لمنظومة ERP بالانتهاء من تنفيذ المنظومة حتى تاريخ الفحص.

يتعين الانتهاء من المنظومة دعما لنظام الرقابة الداخلية والنظام الضبط الداخلي في هذا الشأن

٢٢- صرف مبالغ بدون مستندات بلغ ما امكن حصره منها نحو ٥٤٤ الف جنيه من الفترة ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١

يتعين الالتزام باحكام القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن الضريبة العامة والقانون ٧٦ لسنة ٢٠١٦ بشأن الضريبة على القيمة المضافة مع مراعاة وضع الضوابط اللازمة للحد من المصروفات بدون مستندات احكاما للرقابة عليها.

٢٣- نظام التكاليف بالشركة لا يفني بالغرض منه ويحتاج لمزيد من التطوير لمتابعة الأداء وتقييمه وتلبية احتياجات الشركة من المعلومات اللازمة لاغراض الرقابة والتخطيطي وتقييم الاداء بالاضافة الي عدم تحديد التكاليف المعيارية لعناصر ومراكز التكاليف ترتب عليه عدم امكانية قياس الانحرافات ومعرفة مسبباتها بين التكلفة الفعلية والمعيارية وعدم تحليل التكاليف الي ثابتة ومتغيرة.

وتجدد الاشارة الي ان توصية اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٩٧ لسنة ٢٠٢١ بتاريخ ١١/٣/٢٠١١ لتطوير نظام التكاليف بمذكرتها المعروضة على رئيس قطاعات الشئون المالية والتجارية بتاريخ ٤/٨/٢٠٢٠ انتهت الي ان نظام التكاليف لا يمكن ان يستمر بصورة يدوية ويلزم ميكنته حتي يتم استخلاص النتائج بصورة منتظمة لكل شهر وفترة كما تضمنت المذكرة ان ما قامت به اللجنة ما هو الا مرحلة اولى من مراحل تطبيق نظام

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة النقل البحرى وهينة قناة السويس
ش طلعت حرب الإسكندرية

تكاليف متكامل ونشير الى ان الشركة لم تقم بتطبيق ما انتهت اليه اللجنة فى هذا الشأن حتى تاريخه، وقد قامت الشركة بتشكيل لجنة لتطوير نظام التكاليف بقرار مجلس ادارة الشركة رقم ٨٣ بتاريخ ٢٠٢٠/٦/١٨ ولم نقف على ما انتهت اليه اعمال اللجنة فى هذا الشأن.

الاستنتاج المتحفظ :-

وفى ضوء فحصنا المحدود ، وبإستثناء ما جاء بالفقرات السابقة ، لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية الترفقة لاتعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ وعن اداتها المالى وتدفعاتها النقدية عن ستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

مدير عام
نائب مدير الادارة
صالح حمدي
محاسبة/ حنان محمد حمدي

مدير عام
نائب مدير الادارة
منى محمد
محاسبة / نهى محمد سعيد جميع

وكيل الوزارة
نائب أول مدير الادارة

محاسب / ناصر السيد فوزي الزنتوني

تحريرا فى ٢٠٢٣/١/٣١